التجديد في فهم السنة النبوية رؤية مقاصدية

الطالب الباحث: رضوان العمراني

مختبر العلوم الشرعية وقضايا الإنسان: التاريخ والمنهج

جامعة مولاي إسماعيل مكناس، الكلية متعددة التخصصات الرشيدية

الطالب الباحث: يوسف باقوشي

مختبر دراسات الفكر والمجتمع

جامعة شعيب الدكالي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية الجديدة

المغرب

الملخص:

يعالج هذا المقال التجديد في فهم نصوص السنة النبوية الذي يراد به العودة إلى الأصول والمنابع عودة كاملة، واستئناف العمل بالدين اعتقادا وعملا وإحياء ما اندثر من السنن وترك التقليد الفاسد القائم على المحاكاة على غير بصيرة، ولذلك يعد التجديد عملية إصلاحية، وليس عملية تخريبية، والأصل فيه: تعليم الناس سنة نبيهم صلى الله عليه وسلم، ونفي الكذب عليه، وإزالة الشبهات الواردة حول سنته، والتجديد أيضا ينظر نظرة مقاصدية إلى الواقع المتغير وما يحدث للناس من أقضية ومسائل مستجدة ويدعو إلى تقويمه من خلال المنهج النبوي

فجاء هذا الموضوع لكي يبين المقصود من التجديد في فهم السنة النبوية ويزيل الاشكالات العالقة في أذهان الناس بخصوص الانحراف في فهم النص الحديثي، ثم يوضح الضوابط التي اعتمدها المحدثون لفهم النص الحديثي فهما صحيحا، وأيضا دراسة نماذج من نصوص السنة النبوية وفق رؤية مقاصدية تعمل على إيضاح معنى النص وما يتضمنه من أسرار وفوائد مقصدية تساير العصر الحديث.

الكلمات المفتاحية: التجديد – الفهم– الضوابط – الأهمية – المقاصد

Abstcrat:

This article addresses the renewal in understanding the texts of the Prophet's Year, which is intended to return to the origins and sources in full, resume the work of religion in belief and action, revive the scattered tooth and leave the corrupt tradition of simulation inconceivable, and therefore regeneration is a reform process, not a subversive one, and its origin: Teaching people the year of their prophet Prayer of God upon him, denying lying to him, removing suspicions about his year, and renewal also looks intentionally at the changing reality and the emerging issues that happen to people and calls for its evaluation through the prophetic curriculum

In order to clarify what is meant by the renewal of the understanding of the Prophetic Year and remove the problems that lie in people's minds regarding the deviation in the understanding of the modern text, it then clarifies the controls adopted by the modernists to correctly understand the modern text, as well as to study models of the texts of the Prophetic Year according to a intended vision that clarifies the meaning of the text and the secrets and intended benefits of the modern day.

Keywords: Renewal - Understanding - Controls - Relevance - Purposes

مقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن ولاه وبعد:

أما بعد:

إن التجديد في فهم نصوص السنة النبوية يراد به العودة إلى الأصول والمنابع عودة كاملة، واستئناف العمل بالدين اعتقادا وعملا وإحياء ما اندثر من السنن وترك التقليد الفاسد القائم على المحاكاة على غير بصيرة، لأن في الوقت الحالي ظهرت مستجدات في حياة الانسان المعاصرة وبرزت العديد من المشكلات التي تستدعي إجابات شافية كافية من الدين الإسلامي، ولا سبيل لذلك إلا بالرجوع إلى فهم نصوص الوحي فهما صحيحا من خلال التجديد في فهمه وتنزيله على الواقع بضوابط علمية محكمة، ولذلك يعد التجديد عملية إصلاحية كما ذكر العلماء، وليس عملية تخريبية، والأصل فيه: تعليم الناس سنة نبيهم صلى الله عليه وسلم، ونفي الكذب عليه، وإزالة الشبهات الواردة حول سنته، يقول **أبو الأعلى المودودي**: التجديد في حقيقته هو: تنقية الإسلام من كل جزء من أجزاء الجاهلية، ثم العمل على إحيائه خالصا محضا على قدر الإمكان[1]، وقد أشار المصطفى صلى الله عليه وسلم إلى ذلك قائلا: **((إن الله عز وجل يبعث لهذه الأمة على رأس كل مئة سنة من يجدد لها دينها))**[2]، قال **العلقمي** في شرحه: معنى التجديد: إحياء ما اندرس من العمل بالكتاب والسنة، والأمر بمقتضاهما".[3]

والتجديد أيضا ينظر نظرة مقاصدية إلى الواقع المتغير وما يحدث للناس من أقضية ومسائل مستجدة ويدعو إلى تقويمه من خلال المنهج النبوي، ولذلك ارتأينا أن نشتغل على موضوع المقال التالي:

التجديد في فهم السنة النبوية رؤية مقاصدية

فجاءت **مشكلة** هذا الموضوع لكي تبين المقصود من التجديد في فهم السنة النبوية وتزيل الاشكالات العالقة في أذهان الناس بخصوص الانحراف في فهم النص الحديثي، ثم توضح الضوابط التي اعتمدها المحدثون لفهم النص الحديثي فهما صحيحا، وأيضا دراسة نماذج من نصوص السنة النبوية وفق رؤية مقاصدية تعمل على إيضاح معنى النص وما يتضمنه من أسرار وفوائد مقصدية تساير العصر الحديث.

أهداف الموضوع:

-بيان دور التجديد في فهم السنة النبوية الشريفة في حل العديد من المشكلات والإجابة على كثير من التساؤلات المستجدة في كل عصر، بشرط فهمها الفهم الصحيح وإدراك معانيها ومقاصدها.

-إظهار دور المقاصد الشرعية في التعامل مع نصوص السنة النبوية سواء كان ذلك في الشق الفقهي أم في الشق التنزيلي.

-بيان إمكانية فهم السنة النبوية وفق معانيها ومقاصدها، وأنه لا يكتفى في فهمها بما يفهم من ظاهر ألفاظها فقط، مما يبرز بوضوح صلاحية هذه النصوص لكل زمان ومكان.

وينتظم المقال من مقدمة وثلاثة مباحث أساسية:

المبحث الأول: التجديد في ضوء السنة النبوية: المفهوم والضوابط.

- **المطلب الأول: مفهوم التجديد في ضوء السنة النبوية**
- **المطلب الثاني: ضوابط التجديد في ضوء السنة النبوية**

المبحث الثاني: أهمية التجديد بالمقاصد للسنة النبوية وأسباب الخلل في فهمها.

- **المطلب الأول: أهمية التجديد بالفهم المقاصدي للسنة النبوية**
- **المطلب الثاني: أسباب الخلل في فهم نصوص السنة النبوية**

المبحث الثالث: دراسة تطبيقات حديثية برؤية مقاصدية

- **المطب الأول: قضية التسعير**
- **المطلب الثاني: قضية رؤية المخطوبة**
- **المطلب الثالث: قضية من تصدق بمال لا ينوي به الزكاة**

ثم خاتمة ذكرنا فيها أهم نتائج البحث مع جملة من التوصيات.

المبحث الأول: التجديد في ضوء السنة النبوية: المفهوم والضوابط.

المطلب الأول: مفهوم التجديد في ضوء السنة النبوية

أولا: التجديد من الناحية اللغوية:

التجديد مصدر للفعل: جدد، يقال: جدَّد الشيء إذا صيره جديدا، والجديد ما فيه جدة، وهي ضد البِلى، والخلق.[4]

وأصل الجدة القطع، ومنه جددت الشيء جدا. وهو مجدود وجديد، أي: مقطوع.[5]

ومن معاني **الجدة** أيضا: العزيمة في الأمر، والاجتهاد فيه، والتحقيق، والمبالغة فيه، وهو ضد الهزل، قال الأصمعي: "يقال للناقة إنها لجدة بالرحل إذا كانت جادة في السير.[6]

ومن معاني الجُدة: الطريقة، والعلامة، والخطة التي تخالف غيرها، وتتميز عنها؛ ولذلك أطلقت على الرأي الذي يراه الرجل، متميزا به عن غيره، قال الجوهري "والجُدة: الخطة التي في ظهر الحمار تخالف لونه. والجدة: الطريقة، والجمع جدد

قال تعالى: (ومن الجبال جُدد بيض وحمر) [فاطر: 27]، أي طرائق تخالف لون الجبل، ومنه قولهم: ركب فلان جُدة من الأمر، إذا ركب فيه رأيا.[7]

وعليه، فإن التجديد هو إحداث جدة في القديم، وتصييره جديدا، كما إن من معانيه: الاجتهاد في الأمر، والتحقيق، والمبالغة فيه، ومن معانيه أيضا: الخطة، والطريقة، والرأي يراه الرجل متميزا به عن غيره.

ثانيا: التجديد من الناحية الاصطلاحية:

لا يبتعد التعريف الاصطلاحي للتجديد عن معناه اللغوي؛ ولذلك فأغلب التعريفات الاصطلاحية، التي صيغت له تركز على معاني تصيير الشيء القديم جديدا، وتحويله إلى حال أفضل مما هو عليه. ومنها تعريفه بأنه: "محاولة بعث روح جديدة في شيء، أو عمل، أو فن تحوله إلى ما هو أفضل"[8]

ثالثا: مفهوم التجديد في ضوء السنة النبوية

إن لفظ التجديد إذا نظرنا إليه في السنة النبوية نجد أنه قد ورد في بعض الأحاديث بصيغة المضارع، من هذه الأحاديث قوله صلى الله عليه وسلم: (إن الله عز وجل يبعث لهذه الأمة على رأس كل مِئة سنةٍ من يُجَدِدُ لها دينها)[9] ومنها: إنَ الايمان لَيَخْلَق فِي جَوْفِ أَحَدكم كما يَخْلَق الثوْبُ الخَلق، فاسْألُوا اللَّهَ أنْ يُجَدِدَ الْإِيمَانَ في قُلوبِكُمْ)[10] وورد لفظ التجديد بصيغة الأمر كما في قوله صلى الله عليه وسلم: (جددوا إيمانكم قيل: يا رسول الله وكيف نجدد إيماننا؟

قال: أكثروا من قول: لا إله إلا الله.[11] وورد أيضا بصيغة الماضي كما في قوله صلى الله عليه وسلم: (ما من مسلم ولا مسلمة يصاب بمصيبة فيذكرها وإن طال عهدها – قَالَ عَبَاد: قَدُمَ عَهْدُهَا – فَيُحْدِثُ لِذَلِكَ اسْتِرْجَاعًا؛ إلا جَدَّدَ الله لَهُ عِنْدَ ذَلكَ فأعطاه مثل أجرها يوم أصيب بها)[12]

وفي ما يلي نعرض بعض أقوال العلماء في معنى **التجديد**:

قال **العلقمي** في شرحه: معنى التجديد: إحياء ما اندرس من العمل بالكتاب والسنة، والأمر بمقتضاهما".[13]

وقال **المْناوي**: يُجددُ لها دينها: أي يبين السنة من البدعة ويُكثر العلم؛ وينصر أهله، ويكسر أهل البدعة ويُذلهُم، قالوا: ولا يكون إلا عالما بالعلوم الدينية الظاهرة والباطنة.[14]

وقال أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي في عون المعبود شرح سنن أبي داود: تنبيه آخر : قد عرفت مما سبق أن المراد من التجديد إحياء ما انْدَرسٌ من العمل بالكتاب والسنة، والأمر بمقتضاهما؛ وإماتة ما ظهر من البدع والمحْدثات.

قال في مجالس الأبرار: والمراد من تجديد الدين للأمة: إحياء ما انْدرس من العمل بالكتاب والسنة والأمر بمقتضاهما، وقال فيه: ولا يُعْلمْ ذلك المجَددُ إلا بغلبة الظن ممن عاصره من العلماء بقرائن أحواله؛ والانتفاع بعلمه إذ المجدد للدين لابد أن يكون عالما بالعلوم الدينية الظاهرة والباطنة، ناصراً للسنة، قامعاً للبدعة، وأن يَعُم عِلْمه أهل زمانه، وإنما كان التجديد على رأس كل مائة سنة لانخرام العلماء فيه غالبا واندراس السننِ، وظهور البدّع. فيحتاج حينئذ إلى تجديد الدين، فيأتي الله تعالى من الخلق بعوض من السلف إما واحدا، وإما متعددا»[15]. انتهى.

ويقول الشيخ محمد الغزالي: التجديد توضيح ما أبهم الجهل من تعاليمه؛ وتمكين ما زحزح التهاون من أمره؛ وحسن الربط بين أحكامه وبين ما تحدث الدنيا من أقضية، وتنزيل أحوال الحياة المتغايرة على مقتضيات القواعد العامة والمصالح المرسلة، ولم يفهم أحد من العلماء الأولين أو الآخرين أن تجديد الدين يعني تسويغ البدع؛ ومطاوعة الرغبات؛ وإتاحة العبث بالنصوص والأصول لكل متهجم[16].

مما تقدم يتبين أن المفهوم الحقيقي للتجديد الوارد في نصوص السنة هو: هو استئناف العمل بالدين اعتقادا وعملا وإحياء ما اندثر من السنن وإماتة ما ابتدع من البدع والمحدثات والنظر في الواقع وتقويمه من خلال المنهج النبوي السديد، ونشرها وحمل الناس على العمل بها؛ والعودة بالمسلمين إلى ما كان عليه الرعيل الأول من المسلمين.

المطلب الثالث: ضوابط التجديد في ضوء السنة النبوية

وضع العلماء الأجلاء ضوابط التجديد للتعامل مع السنة الشريفة، كي لا يساء استعمال الحديث الشريف فيوضع في غير موضعه، وقد يصبح سبباً للعنت والضرر والفساد، بينما هو في حقيقته لا يمكن إلا سبباً للرحمة والنفع

والصلاح وفهم السنة هي الغاية من نقل نصوصها وثمرة علوم الحديث كلها، لذا عد أبو شامة المقدسي فقه الحديث وفهم السنة من أشرف علوم الحديث حيث قال: **يقال علوم الحديث الآن ثلاثة: أشرفها: حفظ متونها ومعرفة غريبها وفقهها.**[17] ومن هذه الضوابط:

أولا: الإخلاص في القول والعمل

إن الراغب في فهم النص النبوي كما أراد الله إذا لم يكن مخلصا لن يوفق لإصابة الفهم الصحيح للنص، وكل إنسان لا يستصحب النية الصالحة؛ ولا يخلص في عمله يحيد عن الحق، ولا يصيب كبد الحقيقة، وكيف يوفق لفهم النص فهما صحيحا وقد أراد بعمله غير الله؟ ولهذا يقول المصطفى صلى الله عليه وسلم: (مَنْ سَمَّعَ سَمَّعَ الله به وَمَنْ يُرَائِي يُرَائِي الله به)[18] أي: من عمل عملا من الأعمال الصالحة يقصد به أن يسمع به الناس» فيشتهر عندهم بالدين والخير والصلاح جازاه الله على عدم إخلاصه بالفضيحة بين الناس، وأظهر لهم منه ما كان يبطنه، فأصبحوا ينظرون إليه باستهانة واحتقار[19]، فمن آثار الرياء حبوط العمل، وضياع الجهد، وعدم التوفيق للحق، وحصول الضيق والاضطراب، وهذا ما نراه بوضوح في أدعياء التجديد فنجد أقوالهم مضطربة، وأهوائهم متغيرة، وأمزجتهم متقلبة، فالبون شاسع بين من يعمل لله وبين من يعمل لغير الله.

ثانيا: الفهم في العلم

وهذا الضابط بوب له الإمام البخاري رحمه الله بابا مستقلا في كتاب العلم وسماه : (باب الفهم في العلم)، وهذا تأكيد منه على أهمية الفهم، وأثره في التعامل مع أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم، وقد قرن العلم به، ونفى الفهم عمن لا علم له، قال ابن بطال في شرح صحيح البخاري: التفهم للعلم هو التفقه فيه، ولا يتم العلم إلا بالفهم، وكذلك قال علي: والله ما عندنا إلا كتاب الله، أو فهم أعطيه رجل مؤمن، فجعل الفهم درجة أخرى بعد حفظ كتاب الله لأن بالفهم له تبين معانيه وأحكامه؛ وقد نفى صلى الله عليه وسلم العلم عمن لا فهم له بقوله: (رب حامل فقه لا فقه له)، وقال مالك: ليس العلم بكثرة الرواية؛ وإنما هو نور يضعه الله في القلوب، يعني بذلك فهم معانيه واستنباطه، فمن أراد التفهم فليحضر خاطره؛ ويفرغ ذهنه، وينظر إلى نشاط الكلام، ومخرج الخطاب، ويتدبر اتصاله بما قبله، وانفصاله منه، ثم يسأل ربه أن يلهمه إلى إصابة المعنى ولا يتم ذلك إلا لمن علم كلام العرب.[20]

ثالثا: تحصيل علوم العربية وعلوم الآلة.

تعتبر اللغة العربية بكافة علومها من نحو وصرف وبلاغة وتركيب من أهم الأدوات التي يستخدمها العلماء في فهم النصوص الشرعية لاستنباط الأحكام منها، فكان من اللازم على كل من يتصدى للتعامل مع هذه النصوص الشرعية أن يحوز على قدر كاف من علوم اللغة، حتى يستوعبها جيدا، وقد أدرك العلماء منذ القدم هذا مبكرا فكان العلم اللغة العربية من الشروط الأساسية التي يجب أن تتوفر في الفقيه المجتهد كي يفتي في المسائل الفقهية

بشكل سليم، حيث احتلت المباحث اللغوية حيزا ملحوظا في مباحث العلوم الشرعية مثل ما هو معلوم في الفقه وأصوله والحديث والتفسير وغيرهم .

كما أن فهم النص الحديثي يتوقّف على معرفة غريب ألفاظه، وهو "عبارة عما وقع في متون الأحاديث من الألفاظ الغامضة البعيدة من الفهم. لقلّة استعمالها"[21]

ثم أيضا إن المجتهد في فهم النص الشرعي (قرآنا وسنة) يجب عليه تحصيل علوم الآلة؛ لأنها تؤدي إلى فتح مغاليق النص، كيف يفهم النص من لا يعرف العربية، أو علم أصول التفسير، أو الحديث، أو الفقه؟ ولذا عاب الإمام الشوكاني الطاعنين في العلوم الذين لا يعرفون عنها شيئا قائلا: (وإني لأعجب من رجل يدعي الإنصاف والمحبة للعلم ويجري على لسانه الطعن في علم من العلوم لا يدري به ولا يعرفه ولا يعرف موضوعه ولا غايته ولا فائدته ولا يتصوره بوجه من الوجوه، وقد رأينا كثيرا ممن عاصرنا ورأيناه يشتغل بالعلم وينصف في مسائل الشرع ويقتدي به بالدليل فإنه سمع مسألة من فن من الفنون التي لا يعرفها كعلم المنطق والكلام والهيئة ونحو ذلك نفر منه طبعه، ونفر عنه غيره، وهو لا يدري ما تلك المسألة، ولا يعقلها قط ولا يفهم شيئا منها، فما أحق من كان هكذا بالسكوت والاعتراف بالقصور، والوقوف حيث أوقفه الله والتمسك في الجواب إذا سئل عن ذلك بقوله: لا أدري)[22]

ولذلك من يدعي التجديد في الواقع المعاصر بعيدا كل البعد عن إتقان هذه العلوم الخادمة للنص الشرعي فلن يصل إلى المقصود.

رابعا: مراعاة السياق اللغوي

إن للسياق دورا كبيرا في فهم السنة النبوية وعلماؤنا السابقون قد نبهوا على ضرورة مراعاة كل ما من شأنه أن يؤدي إلى الفهم الصحيح للنصوص ومن ذلك معرفة السياق، وإن عدم مراعاة ذلك أدت إلى سوء الفهم وسوء الاستنباط وبالتالي خروج آراء شاذة وفهوم مستبشعة، ونجد أن الأصوليين قد تكلموا عن السياق وأهميته في باب الحديث عن القرائن الحالية واللفظية، وجاء حديثهم عنه موزعا عند كلامهم على دلالات الألفاظ، لما لذلك من أهمية كبيرة في فقه النص، وهذه بعض العبارات ذات الصلة من كلام الأصوليين:

قال الإمام الشافعي رحمه الله: "أن الله خاطب العرب بكتابه بلسانها على ما تعرف من معانيها ثم ذكر مما يعرف من معانيها اتساع لسانها وأن تخاطب بالعام مرادا به ظاهره وبالعام يراد به العام ويدخله الخصوص ويستدل على ذلك ببعض ما يدخله في الكلام وبالعام يراد به الخاص ويعرف بالسياق وبالكلام ينبئ أوله عن آخره وآخره عن أوله وأن تتكلم بالشيء تعرفه بالمعنى دون اللفظ كما تعرف بالإشارة وتسمى الشيء الواحد بالأسماء الكثيرة والمعاني الكثيرة...." [23]

وقال ابن دقيق العيد رحمه الله: إن السياق طريق إلى بيان المجملات، وتعيين المحتملات، وتنزيل الكلام على المقصود منه، وفهم ذلك قاعدة كبيرة من قواعد أصول الفقه، ولم أر من تعرض لما في أصول الفقه بالكلام عليها، وتقرير قاعدتها مطولة إلا بعض المتأخرين ممن أدركنا أصحابهم، وهي قاعدة متعينة على الناظر، وإن كانت ذا شغب على المناظر[24].

والامام ابن قيم الجوزية :أوضح أهمية مراعاة السياق في فهم مراد المتكلم فقال" :السياق يرشد الى تبيين المجمل وتعيين المحتمل والقطعي بعدم احتمال غير المراد، وتخصيص العام وتقييد المطلق وتنوع الدلالة، وهذا من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم فمن أهمله غلط في نظره وغالط في مناظرته، فانظر إلى قوله تعالى: (ذق إنك أنت العزيز الكريم) -الدخان -46 كيف تجد سياقه يدل على أنه الذليل الحقير.[25]

خامسا: الالمام بعلوم الحديث وأخذها عن أهلها المتخصصين:

إن من الضروري على المجتهد المجدد أن يكون عارفا ملما بجميع مباحث علوم الحديث، **كالناسخ والمنسوخ** لأنه يساعد على حسن فهم السنة النبوية؛ ومما يؤكد ذلك أن **الإمام علي** رضي الله مر بقاص، فقال: أتعرف الناسخ من المنسوخ؟ قال: لا، قال: هلكت وأهلكت"[26]، يقول د. **نور الدين عتر**: ومعرفة ما وقع فيه النسخ من الحديث علم مهم؛ لا ينهض به إلا كبار أئمة الفقه؛ **وقال الزهري**: أعيا الفقهاء وأعجزهم أن يعرفوا ناسخ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من منسوخه، وهذا الفن من ضرورات الفقه والاجتهاد.[27]

وثم **علم مختلف الحديث** الذي يجب على المشتغل بعلم الحديث الرجوع إلى هذا العلم إذا أراد التوفيق للفهم الصحيح حتى لا يظهر له بأن النصوص فيها تعارض كما وقع لأدعياء التجديد حيث اتهموا السنة النبوية بالتناقض وقد تصدى للرد عليهم وتفنيد مزاعمهم علماء الحديث الذين صنفوا في هذا العلم الكثير.

يقول ابن القيم رحمه الله تعالى" :فصلوات الله وسلامه على مَن يصدّق كلامه بعضه بعضًا، ويشهد بعضه لبعض، فالاختلاف والإشكال والاشتباه إنما هو في الأفهام، لا فيما خرج من بين شفتيه من الكلام، والواجب على كل مؤمن أن يَكِلَ ما أشكل عليه إلى أصدق قائل، ويعلم أن فوق كل ذي علم عليم[28]"

وقال **الإمام النووي** مبينا أهمية هذا العلم: هذا من أهم الأنواع. والعلماء بالحديث والفقه والأصول وغيرها وغيرُهم مضطرون إلى معرفته.[29]

ثم معرفة أسباب ورود الحديث تساعد أيضا على سداد الفهم واستقامته لمن وفَّقه الله لذلك حيث تعينه على إدراك المعنى الحقيقي للحديث وما سبب وروده والحكمة منه، قال **شيخ الإسلام ابن تيمية** في (مجموع الفتاوى): "ومعرفة سبب النزول يعين على فهم الآية؛ فإن العلم بالسبب يُورِث العلم بالمسبب؛ ولهذا كان أصحُّ قولَي الفقهاء أنه إذا لم يُعرَف ما نواه الحالِفُ رُجِعَ إلى سبب يمينه وما هيَّجها وأثارَها" [30].

وقال الشيخ يوسف القرضاوي في كتابه (كيف نتعامل مع السنة النبوية) : "لابد لفهم الحديث فهمًا سليمًا دقيقًا من معرفة الملابسات التي سيق فيها النص وجاء بيانًا لها وعلاجًا لظروفها، حتى يتحدد المرادُ من الحديث بدقة ولا يتعرض لشطحات الظنون أو الجري وراء ظاهر غير مقصود[31].

اذن هذه بعض ضوابط التجديد في فهم السنة النبوية التي ذكرها العلماء الأجلاء في مؤلفاتهم العلمية لفهم النص الحديثي واستيعاب معناه ومقاصده والحكم والأسرار الموجودة ضمنا داخله.

المبحث الثاني: أهمية التجديد بالمقاصد للسنة النبوية وأسباب الخلل في فهمها.

المطلب الأول: أهمية التجديد بالفهم المقاصدي للسنة النبوية

تظهر أهمية التجديد بالفهم المقاصدي للسنة النبوية في ما يأتي:

1-تحقيق المصالح ودرء المفاسد، فالشريعة كما هو مقرر لدى العلماء إنما وضعت لجلب المصالح للناس ودرء المفاسد عنهم.

2-الفهم المقاصدي يعين على فهم السنة؛ فالاقتصار على حرفية الحديث النبوي يعتبر أحيانا تعطيلا لما أراد الشارع تحقيقه من أحكام، لذلك كان لا بد من اعتبار المقاصد في فهمنا للنصوص النبوية.

3-تعدية الحكم المنصوص عليه إلى المسكوت عنه، وهو ما يطلق عليه لدى علماء الأصول: "دلالة الاقتضاء"؛ فإدراك مقاصد وعلل أي حكم من الأحكام يجعله صالحا دائما وفي كل زمان لأن يلحق به الفقيه الوقائع غير المنصوص عليها، لاتحادهما في العلة.

4-ترجيح الرأي الموافق للمقاصد الشرعية إذا حصل الاختلاف في فهم الحديث، بحيث تعتبر مقاصد الشريعة قرينة للترجيح بين الآراء المختلفة في تفسير نص من النصوص النبوية الشريفة، فيرجح الرأي الأقرب إلى المقاصد[32].

5-التوفيق بين ما يقرره النص النبوي وبين ما يتطلبه الواقع؛ لأن القواعد الكلية للمقاصد التي تتضمنها السنة النبوية –كما هي في القرآن الكريم- ليست قابلة للشك أو التشكيك بدعوى الحداثة أو المعاصرة؛ فمن خصائص الشريعة الإسلامية أنها صالحة لكل زمان ومكان، ولذلك فمن غير المسموح لأي كان تجاوز هذه الحقيقة بدعوى الاجتهاد المقاصدي؛ لأن حقيقة الاجتهاد المقاصدي تكمن في التسليم بخاصية الصلاح المطلق لأحكام الشريعة من حيث أصلها الثابت ومبناها ومعناها العام، إلا ما اعترضها من عوارض أو طرأ عليها من أحوال ونوازل، وهو ما لا يغير من حقيقة هذه الأحكام شيئا، لكن تضيف إليها وسائل جديدة نتيجة لتغير الزمان أو المكان.

6-يعمل الفهم المقاصدي للسنة النبوية على بيان كثير من جوانبها الحضارية؛ فالنص النبوي هو مصدر إلهام لكل المسلمين في كل الأزمنة والأمكنة، ومن مقتضيات ذلك هو تزويد الناس بحقائق ساطعة ومعجزات باهرة تتحدى البشرية في عز تألقها العلمي[33].

7-إن كثيرا من المعاني والأحكام قد تغيب عنا لضيق العبارة الحرفية، ولا يمكننا استنتاجها والوقوف عليها إلا باستعمال المقاصد، وهو ما ينتج عنه التوسيع على المكلفين في الأحكام من جهة، وكذا توسيع أفق البحث حتى لا نجمد على حرفية النص من جهة أخرى.

8-إن استخراج الأبعاد المقاصدية وتحديدها في منهج التعامل مع السنة النبوية يمثل وجها من وجوه إحيائها وتجديدها، ببيان الفهم الصحيح لها ودرء ما لحق بها من فهوم خاطئة، خصوصا في عصرنا الذي تواجه فيه السنة النبوية تحديات عديدة، وهي أبعاد حفظت السنة لعدة قرون، ويجب جديد اعتبارها بإبرازها وتطويرها، تبعا لما عرفته مقاصد الشريعة في هذا العصر من تطور مفاهيمها وأصولها وقواعدها تنظيرا وتنزيلا، وهو ما سيكون وسيلة من وسائل تقوية الحفظ لها والتسديد في التعامل معها؛ من حيث تحقيق مناطاتها في تنزيلها على مستجدات عصرنا، مما يستوجب توسيع الاجتهاد فيها بما لا يخرج عن أصول الشريعة العامة ومقاصدها المقررة.[34]

المطلب الثاني: أسباب الخلل في فهم نصوص السنة النبوية

ومن أهم أسباب الخلل الناشئ في عقول هؤلاء الناس المنحرفين في الفهم ما يأتي:

- انتزاع النص من سياقه وسباقه ولحاقه
- عدم مراعاة المطلق والمقيد والعام والخاص في فهم النص الشرعي.
- عدم مراعاة أسباب الورود للرواية
- عدم معرفة دلالة الألفاظ لجهلهم المفرط بقواعد اللغة العربية وأساليبها وغياب الأدوات العلمية لفهم النص
- الإغراق الشديد في التمسك بظاهر النص وعدم النظر في فحواه لجهلهم بعلم الأصول.
- عدم مراعاة المقاصد الكلية التي جاءت بها الشريعة.
- النظرة السقيمة للشرع بأنه كلما كانت المشقة على الناس كلما كان ذلك أرجى للقبول، مع أن صاحب الشرع الحنيف أمر بالتيسير وعدم التشديد على الناس وكان من قواعد الشريعة أن الأمر كلما ضاق اتسع وأن المشقة تجلب التيسير وأن من ابتلي بشيء فليقلد من أجاز وأن الساجد قبل المساجد والإنسان قبل البنيان،
- تحويل القضايا الظنية إلى قضايا قطعية لا تقبل الخالف.
- عدم التفرقة بين الخلاف المعتبر والرأي الشاذ
- الانتقائية في جمع النصوص والمسائل والاختيارات الفقهية
- الخلط بين المطلق والنسبي وجعل أحدهما مكان الآخر

- نقل بعض المسائل الفقهية من ساحة الاختلاف الفقهي إلى ساحة العقائد التي لا تقبل نقاشا مثل: قضية التوسل، والصلاة في المساجد التي بها أضرحة
- عدم النظر إلى مآلات الأفعال ومراعاة الواقع الذي نعيشه.
- تطبيق الجرح والتعديل الخاص برواة الحديث على المعاصرين من العلماء واتخذوا من هذا سبيلا للسب والطعن.[35]

المبحث الثالث: دراسة تطبيقات حديثية برؤية مقاصدية

المطب الأول: قضية التسعير

أولا: الحديث النبوي الشريف في قضية التسعير

عن أنس بن مالك، قال: غلا السعر على عهد رسول الله – صلى الله عليه وسلم –، فقالوا: يا رسول الله! قد غلا السعر، فسعر لنا. فقال: "إن الله هو المسعر القابض الباسط الرازق، إني لأرجو أن ألقى ربي وليس أحد يطلبني بمظلمة في دم ولا مال"[36].

فالحديث صححه الإمام التبريزي.[37]

ثانيا: أقوال أصحاب المذاهب في قضية التسعير

اختلفت آراء أصحاب المذاهب في مسألة التسعير، فمنها ما يلي:

- **عند المالكية:**

قال الإمام اللخمي: "والتسعير على وجهين: ممنوع وهو التسعير على الجالب وغيره، مما يباع على النداء وعلى مثل هذا محمل الحديث. والثاني: التسعير على الذين يبيعون في الحوانيت.

واختلف هل يتركون على ما يبيعون به من غلاء، أو ينظر أشريتهم والربح المعتاد فيقصرون عليه، ... وإن اختلف بيع أهل السوق، في الصنف الواحد والصفة الواحدة، فإن كان الفريقان قريبًا من السواء في الكثرة، لم يعرض للدَّين يبيعون برخص، وينظر إلى الذين أغلوا، وإن كان السعر الذي يبيعون به، هو القدر الذي يبيعون لو سعر عليهم، لم يعرض لهم وترك كل قوم على ما يبيعون، وإن كان فوق ما يسعر به جرت على القولين، فعلى القول بمنع التسعير لا يعرض لهم، وعلى القول الآخر يمنعون من ذلك، ويردون إلى بيع الذين أرخصوا، إلا أن يكون التسعير فوق ذلك ودون ما أغلوا، فيرد إلى ما يسعرونه وليس عليهم أن يرخصوا حسب ما فعل الآخرون، وإن أرخص الأكثر وأغلى الاثنان والثلاثة، منع الذين أغلوا وأمروا أن يبيعوا بيع الآخرين أو يقاموا، وسواء باعوا على ما يباع به

لو سعر عليهم أو لا؛ لأن في ذلك غرورا على المشتري؛ لأن المشتري يظن أن ذلك هو السعر الذي يبيع به أهل السوق، ولو علم غيره لم يشتر عليه"[38].

وقال الإمام المازري:" وإطلاق هذا الحديث بعمومه يقتضي منع التسعير على الجملة على الجالب والمحتكر في المدينة.

وأما من ذهب إلى جواز التسعير فإنه يحمل هذا الحديث على أنه – صلى الله عليه وسلم – إنما طلب منه أن يسعر على الجالب، فلم يفعل، وفيه قال ما قال. وقد ذكرنا الاتفاق على أنه لا يسعر على الجالب. ويخص هؤلاء هذا العموم بفعل الصاحب. وقد اختلف أهل الأصول في تقليد الصاحب، لا سيما إن كان إمامًا من الخلفاء الراشدين"[39].

❖ عند الشافعية:

قال الإمام الجويني:" ليس للإمام هذا في رخاء الأسعار وسكون الأسواق؛ فإنه حجرٌ على الملاك، وهو ممتنع. فأما إذا غلت الأسعار، واضطر الناسُ، فهل يجوز للإمام أن يسعّر؟ فيه وجهان مشهوران: أحدهما – المنع طرداً للقياس الكلي. والثاني – الجواز، نظراً إلى مصلحة العامة"[40].

وقال نجم الدين ابن الرفعة:" ولأنّ الناس مسلطون على أموالهم، وفي التسعير عليهم إيقاع حجر، وذلك غير جائز في مطلق التصرف، ولأن الإمام مندوب إلى النظر في مصالح الكافة، وليس نظره في مصلحة المشتري برخص الثمن بأولى من نظره في مصلحة البائع بوفور الثمن، وإذا تقابل الأمران وجب تمكين الفريقين من الاجتهاد لأنفسهم، ولا فرق في ذلك بين حالتي الغلاء والرخص، وفي وقت الغلاء وجه: أنه يجوز؛ رفقاً بالضعفاء"[41].

❖ في المذهب الحنبلي:

قال ابن قدامة:" فوجه الدلالة من وجهين؛ أحدهما، أنه لم يسعر، وقد سألوه ذلك، ولو جاز لأجابهم إليه. الثاني، أنه علل بكونه مظلمة، والظلم حرام. ولأنه ماله، فلم يجز منعه من بيعه بما تراضى عليه المتبايعان، كما لو اتفق الجماعة عليه. والظاهر أنه سبب الغلاء؛ لأن الجالبين إذا بلغهم ذلك، لم يقدموا بسلعتهم بلدا يكرهون على بيعها فيه بغير ما يريدون، ومن عنده البضاعة يمتنع من بيعها، ويكتمها، ويطلبها المحتاج إليها، ولا يجدها إلا قليلا، فيرفع في ثمنها ليحصلها، فتغلو الأسعار، ويحصل الإضرار بالجانبين، جانب الملاك في منعهم من بيع أملاكهم، وجانب المشترى في منعه من الوصول إلى غرضه، فيكون حراما. فأما حديث عمر، فقد روى فيه سعيد، والشافعي، أن عمر لما رجع حاسب نفسه، ثم أتى حاطبا في داره، فقال: إن الذي قلت لك ليس بعزيمة مني، ولا قضاء، وإنما هو شيء أردت به الخير لأهل البلد، فحيث شئت فبع كيف شئت"[42].

❖ في مذهب الحنفي:

قال نجم الدين أبو الفضل الحنفي:" ولأن التسعير تقدير الثمن وإنه نوع حجر. وقول محمد: " أجبرهم على البيع " يحتمل وجهين: إما لما فيه من المصلحة العامة أو بناء على قولهما في الحجر"[43].

ثالثا: الرؤية المقاصدية للحديث في قضية التسعير

بناء على ما تم من أقوال بعض أئمة المذاهب الفقهية في الحديث الشريف، يظهر أنهم اتفقوا جميعا على أن الظلم لا سواء الواقع على البائع أو المشتري فهو محرم، فإذا ما تم التسعير ونجم عنه ظلم فهو محرم على الجملة، بخلاف ما إذا لم يتضمن ذلك وإنما يحقق مصلحة عامة فهو جائز.

وهاته المصلحة العامة فمن باب النظر المقاصدي من القيام بفعل التسعير، لذا، فواقعنا المعاصر لا تترك المبيعات دون تقدير أثمانها، نظرا للمصالح المحققة من خلاله، فمن ذلك:

- دفع الظلم الحاصل من البائع للمشتري والإغرار به.
- تفادي التلاعب بالأثمان الذي ينجم عنه الربح الفاحش.
- تحقيق مبدأ التراضي بين الطرفين.

المطلب الثاني: قضية رؤية المخطوبة

أولا: الحديث النبوي الشريف في رؤية المخطوبة

عن أبي هريرة، قال: كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم، فأتاه رجل فأخبره أنه تزوج امرأة من الأنصار، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أنظرت إليها؟»، قال: لا، قال: «فاذهب فانظر إليها، فإن في أعين الأنصار شيئا»[44].

وعن المغيرة بن شعبة، أنه خطب امرأة من الأنصار فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: «اذهب فانظر إليها، فإنه أجدر أن يؤدم بينكما»[45].

ثانيا: أقوال أصحاب المذاهب في رؤية المخطوبة

نقل الإجماع على مشروعية النظر إلى المخطوبة، قال ابن قدامة:" لا نعلم بين أهل العلم خلافا في إباحة النظر إلى المرأة لمن أراد نكاحها"[46]. فكلامه يظهر من خلاله أن النظر إلى المخطوبة إجماع عليه، والناظر في بعض اقوال اهل العلم يظهر ان هناك اختلاف بينهم في ذلك، فجاءت في أربعة أقوال:

القول الأول: عدم جواز النظر قبل العقد عليها بحال، وهو رواية عن مالك رحمه الله، وحكي هذا القول عن قوم.

القول الثاني: يباح للخاطب النظر إلى المخطوبة، وهو المذهب عند الحنابلة، وإليه ذهب ابن حزم.

القول الثالث: يندب للخاطب أن ينظر إلى المخطوبة، وهو مذهب الحنفية، ومشهور مذهب المالكية، ومذهب الشافعية وقول عند الحنابلة، ونسب إلى الجمهور.

القول الرابع: أنه يجب على الخاطب أن ينظر إلى مخطوبته، وهو مذهب أهل الظاهر.[47]

فالجمهور مع ندب النظر إلى المخطوبة، وذلك منصوص عليه في الحديث النبوي الشريف، لكن الذي يقع فيه اختلاف بينهم هو حدود النظر، فهل ينظر إلى الوجه والكفين فقط ام يتعدى ذلك؟

ثالثا: الرؤية المقاصدية للحديث في النظر إلى المخطوبة

لما علمت مشروعية النظر إلى المخطوبة من الحديث الشريف، يطرح سؤال مفاده ما الحكمة من النظر إلى المخطوبة؟

فمن مقاصد النظر إلى المخطوبة نجد:

- حصول المحبة والمؤالفة، ودوام العشرة، قال البغوي: "يكون بينكما المحبة والموافقة، يقال: أدم الله بينهما على مثال فعل، يأدم أدما، وأصله من أدم الطعام، لأن طيبه يكون به، قال أبو عبيد: وفي لغة أخرى، يقال: آدم الله بينهما يؤدم إيداما، فهو مؤدم بينهما"[48].
- حصول الاطمئنان من خلو الزوجين من العيوب والعاهات التي لا يقبل بها كل منها في الآخر.
- الارتياح النفسي الذي يكون سببا في قوة الصلة والحب بينهما.
- حصول مقاصد الزواج المتجلية في الآية التالية، قال تعالى:" وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ"[49].
- الاطمئنان للمواصفات التي يريدها كل من الزوجين في الآخر.
- الرغبة الصادقة في تأسيس الحياة الزوجية.

المطلب الثالث: قضية من تصدق بمال لا ينوي به الزكاة

أولا: كتابة الحديث في من تصدق بمال لا ينوي به الزكاة

محمد بن إبراهيم التيمي، أنه سمع علقمة بن وقاص الليثي، يقول: سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه على المنبر قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها، أو إلى امرأة ينكحها، فهجرته إلى ما هاجر إليه»[50].

ثانيا: أقوال بعض أصحاب المذاهب في من تصدق بمال لا ينوي به الزكاة

قال الكساني: "فالدليل عليه قوله: - صلى الله عليه وسلم - «لا عمل لمن لا نية له» وقوله «إنما الأعمال بالنيات»؛ ولأن الزكاة عبادة مقصودة فلا تتأدى بدون النية كالصوم والصلاة.

ولو تصدق بجميع ماله على فقير ولم ينو الزكاة أجزأه عن الزكاة استحسانا والقياس أن لا يجوز.

وجه القياس ما ذكرنا أن الزكاة عبادة مقصودة فلا بد لها من النية.

وجه الاستحسان أن النية وجدت دلالة؛ لأن الظاهر أن من عليه الزكاة لا يتصدق بجميع ماله ويغفل عن نية الزكاة فكانت النية موجودة دلالة، وعلى هذا إذا وهب جميع النصاب من الفقير أو نوى تطوعا."[51].

وقال بدر الدين العيني:" (ومن تصدق بجميع ماله لا ينوي الزكاة) ش: أي حال كونه لم ينو الزكاة م: (سقط فرضها عنه) ش: أي سقط فرض الزكاة عنه يعني ليس عليه زكاة بعد ذلك م: (استحسانا) ش: لا قياسا لأن القياس عدم السقوط وهو قول زفر ومالك والشافعي وأحمد - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - ورواية عن محمد - رَحِمَهُ اللَّهُ - لأن النفل والفرض كلاهما مشروعان فلا بد من نية التعيين وجه الاستحسان وهو قوله. م: (لأن الواجب جزء منه) ش: أي من جميع المال"[52].

وقال ابن قدامة في المغني:" ولو تصدق الإنسان بجميع ماله تطوعا ولم ينو به الزكاة، لم يجزئه. وبهذا قال الشافعي. وقال أصحاب أبي حنيفة: يجزئه استحبابا ولا يصح؛ لأنه لم ينو به الفرض، فلم يجزئه، كما لو تصدق ببعضه، وكما لو صلى مائة ركعة ولم ينو الفرض بها"[53].

وقال أبو عبد الله المواق في التاج والإكليل:" ولا يجوز له أن يحسبه من زكاته إذا نوى به صدقة التطوع أو أعطاه ولا نية له في تطوع ولا زكاة"[54].

من خلال ما تقدم ذكره فالمالكية والشافعية والحنابلة أنه لا يجزئ التصدق بالمال في غياب نية الزكاة، وأما الحنفية يجزئه استحسانا لا قياسا.

ثالثا: الرؤية المقاصدية للحديث من تصدق بمال لا ينوي به الزكاة

تعتبر النية هي الشرط الأساسي التي تبنى عليها أفعال العبد وقبولها عند الله تعالى، لذا يعد الحديث الشريف من الأحاديث التي يبنى عليه الدين الإسلامي.

فالنيات تختلف باختلاف مقصودات أصحابها، فالمسألة التي قيد الدراسة فيها تغيير للنية من المتصدق نحو أداء الواجب (الزكاة)، فالتصدق والزكاة هما أمران مندوبان من الشارع سبحانه إلا أن بينهما تفاوت من حيث الحكم الشرعي، فالزكاة واجبة بنصوص الشريعة الكثيرة، فلا تسقط إلا بأدائها على وفق ما جاء في الكتاب والسنة النبوية، بخلاف صدقة التطوع لا ترقى إلى حكم الوجوب وإنما الندب.

ولا يختلف اثنان في أن الزكاة واجبة وجوبا عينيا، لا تسقط بأي حال من الأحوال إذا توفرت الشروط المعلومة المعروفة، وإلى هذا ذهبت المذاهب الفقهية كما تبين من قبل، والناظر في المذهب الحنفي له قولان في المسألة أحدها على وفق الجمهور وهو ما تم التعبير عنه بالقياس، والثاني جواز جعل ما تم التصدق به زكاة استحسانا.

والاستحسان يعد من النظر المقاصدي لرفع الحرج على المكلف الذي دعت إليه الشريعة في جملة نصوصها.

خاتمة:

وفي الختام نسجل النتائج التي توصلنا إليها في هذا المقال المتواضع، مع ذكر بعض التوصيات التي نراها مهمة في مجال التجديد في فهم السنة النبوية، ومن هذه **النتائج** ما يلي:

- إن التجديد في فهم السنة النبوية بمراعاة المقاصد والغايات والعودة إلى معانيها الصحيحة هي أحد معاني تجديد الدين الذي نص عليه الحديث.
- إن مراعاة المقاصد في فهم السنة النبوية يقلل من الخلاف بين المجتهدين خاصة في مسائل التعارض والترجيح، مما يحقق روح الشريعة على المكلفين وتنزيل الأحكام على الواقع المستجدة، وهو الأمر الكفيل بتحقيق مراد الشارع من وراء تشريعاته للأحكام، ويبرز بوضوح صلاحية الشريعة لكل زمان ومكان.
- الالمام بضوابط التجديد في فهم السنة النبوية هو الطريق الصحيح لفهم أسرارها وحكمها وتنزيلها على الواقع المعاصر، من طرف أهل العلم المتخصصون.
- سوء الفهم عن الله تعالى ورسوله سبب كل خلل وانحراف عن الصواب، في حين حسن الفهم يُعّد الأساس المتين لاستقامة الفكر والعمل جميعا.
- من الضرورة الملحة تجديد الفهم للسنة النبوية، ومن ذلك الاهتداء بالمقاصد لاستمداد المراد من كلام الشارع الحكيم، وعدم الاكتفاء بحرفية النصوص وظواهرها، وإشاعتها في أوساط الأمة بمختلف الوسائل.

أما بخصوص **التوصيات**:

- عدم المبالغة في استعمال مقاصد الشريعة في فهم السنة النبوية بما يؤدي إلى إبطال السنة نفسها.
- العناية بدارسة مقاصد السنة الشريفة بحثاً ودارسةً، وتعلما وتعليماً، والبحث في نصوصها، واستنباط معانيها وحكمها، دون الاكتفاء بظاهر نصوصها.

هذا... ونسأل الله تعالى أن يمن علينا بالفهم الصحيح، والقلب السليم، والنية الصادقة، وأن يجعل هذا العمل خالصا لوجه الكريم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

خاتمة:

[1] – موجز تاريخ تجديد الدين وواقع المسلمين وسبيل النهوض بهم، أبو الأعلى المودودي، ص: 51، دار الفكر الحديث، لبنان، ط: الثانية 1967م

[2] – أخرجه أبو داوود في سننه، كتاب الملاحم، باب ما يذكر في قرن المائة، رقم الحديث: 4291

[3] – عون المعبود شرح سنن أبي داوود، ص: 260/11، ط: 2، 1415هـ، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.

[4] – الصحاح، للجوهري، مادة (جدد)، 2/ 454، والقاموس المحيط للفيروزآبادي، ص271

[5] – الصحاح، مادة (جدد)، 2/ 454، ومعجم مقاييس اللغة، مادة (جد)، 1/ 406

[6] – معجم مقاييس اللغة، مادة (جد)، 1/ 407، والقاموس المحيط، للفيروزآبادي، ص271، ولسان العرب، لابن منظور، مادة (جدد)، 3/111

[7] – الصحاح، مادة (جدد)، 353/2، ومعجم مقاييس اللغة 408/1

[8] – معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عبد الحميد عمر، ص: 349/1

[9] –أخرجه أبو داوود في سننه، كتاب الملاحم، باب ما يذكر في قرن المائة، رقم الحديث: 4291

[10]– أخرجه الحاكم في المستدرك على الصحيحين، كتاب الايمان، رقم الحديث: 5

[11]–أخرجه الحاكم في المستدرك على الصحيحين، كتاب التوبة والإنابة، رقم الحديث: 7657

[12] – أخرجه أحمد في مسنده، مسند أهل البيت رضوان الله عليهم أجمعين، حديث الحسين بن علي، رقم الحديث: 1734

[13] – عون المعبود شرح سنن أبي داوود، ص: 260/11، ط: 2، 1415هـ، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.

[14] – فيض القدير شرح الجامع الصغير، زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهر 281/2، الطبعة: الأولى، 1356، المكتبة التجارية الكبرى – مصر.

[15] – عون المعبود شرح سنن أبي داوود ص: 391/11

[16] – كيف نفهم الإسلام، محمد الغزالي، ص: 120، ط: الثالثة مارس 2005، شركة نهضة مصر للطباعة والنشر.

[17] – النكت على كتاب ابن الصلاح، ابن حجر العسقلاني، 229/1

[18] – أخرجه البخاري في صحيحه؛ كتاب الرقاق، باب الرياء والسمعة، رقم (1488) عن جندب، دار طوق النجاة، ط: الأولى» 1422 هجرية.

[19] – منار القاري شرح مختصر صحيح البخاري، حمزة محمد قاسم، 5/300 دار البيان؛ دمشق، سوريا 1990م

[20] – شرح صحيح البخاري، علي بن خلف أبو الحسن ابن بطال، 157/1 مكتبة الرشد السعودية، الرياض، ط: الثانية؛ 2003م

[21] – علوم الحديث، ابن الصلاح، ص: 272/1

[22] – أدب الطلب ومنتهى الأدب، الشوكاني، ص: 175، دار ابن حزم، بيروت لبنان، ط: الأولى 1998م

[23] – الرسالة، الشافعي، ج 58/1

[24] – إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، ابن دقيق العيد، ط: 1، ج1/ 215.

[25] – بدائع الفوائد، ابن القيم، ج /4، 9–10 ط: أولى.

[26] – تدريب الراوي، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، 2/189 مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف.

[27] – منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين عتر، ص: 337، دار الفكر، دمشق، سورية؛ ط: الثالثة؛ 1981م

[28] – مفتاح دار السعادة، ابن القيم، ص: 1596/3، المحقق: عبد الرحمن بن حسن بن قائد، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، 1432هـ

[29] – إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق، النووي الدمشقي، ص: 571/2، تحقيق وتخريج ودراسة: عبد الباري فتح الله السلفي، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1408 هـ – 1987 م.

[30] – مجموع الفتاوى، ابن تيمية، 339/13، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، 1416هـ/1995م

[31] – كيف نتعامل مع السنة النبوية، يوسف القرضاوي، ص: 147، دار الشروق، ط: الأولى 1421هـ/2000م

[32]– الأبعاد المقاصدية في مناهج التعامل مع السنة النبوية، غالية بوهدة، مقال منشور في مجلة إسلامية المعرفة، السنة16،العدد 143161هـ/2010م، ص: 14.

[33] – أثر المقاصد في التعامل مع السنة النبوية فقها وتنزيلا، نجاة مكي، مذكرة ماجستير في الفقه والأصول، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 1430هـ/2009م، ص:12.

[34] – البعد المقاصدي للحديث الشريف وتطبيقاته عند الفقهاء، حسن عبد الله حسن معتوق، مذكرة ماجستير في الفقه والتشريع، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين،2018م، ص: 97./ محمد بوالروايح، التفسير المقاصدي للسنة النبوية، مرجع سابق، ص02 :وما بعدها

[35] – الانحراف في فهم السنة النبوية عند الجماعات المتشددة وأثره في عدم استقرار المجتمعات، أيمن عيد عبد الحليم الحجار، ص:11–12، الشؤون العلمية بالجامع الأزهر الشريف، القاهرة، مصر.

[36] – سنن ابن ماجة، أبواب التجارات، باب من كره أن يسعر، رقم الحديث: 2200. أول كتاب البيوع، باب في التعسير، رقم الحديث: 3451.

[37] – مشكاة المصابيح، المؤلف: محمد بن عبد الله الخطيب العمري، أبو عبد الله، ولي الدين، التبريزي (المتوفى: 741هـ)، المحقق: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الثالثة، 1985م، 875/2.

[38] – التبصرة، المؤلف: علي بن محمد الربعي، أبو الحسن، المعروف باللخمي (المتوفى: 478 هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور أحمد عبد الكريم نجيب، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، الطبعة: الأولى، 1432 هـ - 2011 م, 4342/9.

[39] – شرح التلقين، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر التَّمِيمي المازري المالكي (المتوفى: 536هـ)، المحقق: سماحة الشيخ محمَّد المختار السّلامي، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الطبعة الأولى، 2008 م، 1012/2.

[40] – نهاية المطلب في دراية المذهب، المؤلف: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين (المتوفى: 478هـ)، حققه وصنع فهارسه: أ. د/ عبد العظيم محمود الدّيب، الناشر: دار المنهاج، الطبعة: الأولى، 1428هـ-2007م، 63/6.

[41] – فاية النبيه في شرح التنبيه، المؤلف: أحمد بن محمد بن علي الأنصاري، أبو العباس، نجم الدين، المعروف بابن الرفعة (المتوفى: 710هـ)، المحقق: مجدي محمد سرور باسلوم، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، م 2009، 283/9.

[42] – الشرح الكبير (المطبوع مع المقنع والإنصاف)، المؤلف: شمس الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي (المتوفى: 682 هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي - الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، 1415 هـ - 1995 م، 190/11

[43] – الاختيار لتعليل المختار، المؤلف: عبد الله بن محمود بن مودود الموصلي البلدحي، مجد الدين أبو الفضل الحنفي (المتوفى: 683هـ)، عليها تعليقات: الشيخ محمود أبو دقيقة (من علماء الحنفية ومدرس بكلية أصول الدين سابقا)، الناشر: مطبعة الحلبي - القاهرة (وصورتها دار الكتب العلمية - بيروت، وغيرها)، تاريخ النشر: 1356 هـ - 1937 م، 161/4.

[44] – صحيح مسلم، كتاب النكاح، باب ندب النظر إلى وجه المرأة وكفيها لمن يريد تزوجها، رقم الحديث: 1424.

[45] – سنن الدارمي، من كتاب النكاح، باب الرخصة في النظر إلى المرأة عند الخطبة، رقم الحديث: 2218.

[46] – المغني لابن قدامة، 96/7.

[47] – حدود النظر إلى المخطوبة دراسة فقهية مقصادية، إبراهيم قعري، إشراف الدكتور عبد القادر بن خليفة مهاوات، رسالة ماستر، جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي معهد العلوم الإسلامية، قسم الشريعة، ص19-20.

[48] – شرح السنة، المؤلف: محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (المتوفى: 516هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط- محمد زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي - دمشق، بيروت، الطبعة: الثانية، 1403هـ - 1983م, 17/9.

[49] – الروم/21.

[50] – صحيح البخاري، بدء الوحي، كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ رقم الحديث 1.

[51] – بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، المؤلف: علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي (المتوفى: 587هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الثانية، 1406هـ - 1986م. 40/2.

[52] – البناية شرح الهداية، المؤلف: أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى بدر الدين العينى (المتوفى: 855هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، 1420 هـ - 2000 م، 312/3.

[53] – المغني لابن قدامة، 2/ 477.

[54] – التاج والإكليل لمختصر خليل، المؤلف: محمد بن يوسف بن أبي القاسم بن يوسف العبدري الغرناطي، أبو عبد الله المواق المالكي (المتوفى: 897هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، 1416هـ-1994م، 3/ 243.